من الكتب الثلثة وما في قوله ما تكرر مصدرية بمعنى التكرار ولا يحسن ان يكون موصولة
لئلا يلزم بمعنى التكرر وهو غير منفيّ وانما قلنا ولا يحسن ولم نقل ولا يجوز لانه ان يكون
موصولة بحذف المضاف ويكون التقدير نفيت واحد منها تكرار ما تكرر استقلالاً
للمعاد وهو منصوب على انه مفعول له من نفيت وعلى الحال والمعاد هنا ليس باسم المفعول
بل هو مصدر بمعنى التكرار بمثل ذكرنا واعراب استقلالاً كاعراب استقلالاً في جواز الوجهين
والمفاد في قوله للمفاد مصدر والالف واللام فيه عوض عن المضاف اليه التقدير نفيت عن كلّ واحد منها
من الكتب الثلثة لاجل استقلالاً في او هو حال كوني مستقلاً للافادة للتكرار الكلم المفعول الاتية
اذا كان كذلك يلزم الارتكاب الحذف بخلاف ما اذا كان مصدراً وانتصاب غير مدّ خر على الحالية
من الضمير المتكلم المتصل بالمستصفيت وهو اعني مدّ خر بعمل عمل الفعل ولذلك كان قوله افضل
النصيحة منصوباً به والجار والمجرور اعني في رعاية عبادة النصيحة متعلق بقوله
غير مدّ خر والضمير المجرور المتصل راجع الى عبد القاهر ولم اطوا ي لم اترك ذكر شيء
من مسائلها اي من مسائل كتب الثلثة ومحل الموصول في قوله الا ما ندر او شاع فيما
بينهم وانتشر اما منصوب على الاستثناء او على البدلية من ذكر شيء بحذف المضاف
اي لم اطو ذكر شيء الا طو ذكر ما ندر والذكر الذي قدرناه غير الذكر الحاصل في قولنا ولم اطو ذكر
شيء من مسائلها الا طو ذكر من مسائل التي ندرت فان قيل لم لا يجوز على تقدير ان
يكون محل الموصول مجروراً بان يكون بدلاً من الضمير المتصل بالمسائل اجيب لفساد
المعنى وكذا محل الموصول في قولنا وشاع فيه شيئاً اجنبياً الا ما كان بالزيادة مرتباً اما منصوب
على الاستثناء او على البدلية من شيئاً والضمير المجرور المتصل بالظرف راجع الى هذا المختصر
المقدم ذكرها وكان من الافعال الناقصة يستدعي الاسم والخبر واسم ضمير مستكن راجع الى

لفظ

الى

الى الموصول وضبره مرتباً والجار والمجرور اعني بالزيادة متعلق بقوله مرتباً وترجمته اي
سبب هذا المختصر بكتاب المصباح واشار الى وجه التسمية بقوله ليستضيء بانواره
اي بانوار هذا المختصر يعني انما سميت هذا المختصر بكتاب المصباح ليستضيء بانوار
هذا المختصر كما يستضيء بانوار المصباح ويستفيء اي يغتنم بمغانم اثاره اي اثار هذا
المختصر وكسوته اي طويته وجعلته مشتملاً على فسحة ابواب وجه الانحصار ان يقال ان
المبحوث عنه في هذا الكتاب لا يخرج من ان يكون موقوفاً عليه المباحث الاتية او لم يكن
فان كان الاول فهو الباب الاول وان كان الثاني لا يخرج اما ان يكون البحث فيه من حيث العلمية
او لم يكن فان كان الاول فلا يخرج من ان يكون لفظياً او معنوياً فان كان الثاني فلا يخرج من ان
يكون قياسياً او سماعياً فان كان قياسياً فهو الباب الثاني وان كان سماعياً
فهو الثالث وان كان معنوياً فهو الباب الرابع وان كان الثاني فهو الباب الخامس
وعدها بقوله الباب الاول في الاصطلاحات النحوية وهي ناسوا كما وجدناها
هما في مختصرات المظبوطة فان قيل ان المصدر لا يثنى ولا يجمع فكيف جمع هنا اجيب
من وجهين اما الاول فهو ان المراد من قولهم المصدر لا يثنى ولا يجمع هو المصدر الذي
لا يكون بمعنى الغير اما اذا كان بمعنى الغير فيجوز ان يثنى ويجمع والاصطلاحات
هنا بمعنى المصطلحات واما الثاني فالمراد منه هو المصدر الذي لا يقصد به الانواع
المختلفة اما اذا قصد به الانواع المختلفة فيجوز ان يثنى ويجمع والمراد منه هنا الانواع
المختلفة وعرف الكلمة بقوله كل لفظة دلت على معنى مفرد بالوضع فهي كلمة انما اتى بكلمة كل
لان هذا لا يتم لتعريف تعريف الحد وهو لا يحصل الا بذكر الاجزاء الداخلة في الماهية فاتى
بكلمة كل حتى يحيط تلك الاجزاء الداخلة فيها ومن هذا علم عدم ورود الاعتراض بان
كلمة كل غير واقعة موقعها لما فيها من التعرض لاحاطة الافراد والموقع موقع التعريف

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)